الاسس العلمية لقياس الرأي العام

لمحة تاريخية:

كان الحكام في النظم التسلطية والممالك الوثنية يحاولون معرفة الأفكار التي تعتلج في رؤوس الناس لتحديد مواقفهم من القضايا ذات الطابع العام، وماذا يؤيدون؟ وماذا يعارضون؟ وما مطالبهم ورغباتهم وامانيهم وتطلعاتهم، وما ردود الفعل لديهم إزاء ما يجري في البلاد وما يقع فيها من احداث؟

ولهذا حظيت عملية قياس الرأي العام باهتمام كبير حتى من قبل هذه النظم التي سادت فيها نظرية الحق الالهي المقدس، والتي تتمحور حول القول بان الحكام لا يستمدون سلطتهم من الله فحسب وانما هم من طبيعة الهية يعلون فوق البشر ويعبدون، وتقدم لهم القرابين ولذا يجب على المحكومين ان يطيعوا هؤلاء الحكام طاعة مطلقة.

وهكذا نرى ان عملية قياس الرأي العام كانت تحتل أهمية كبيرة منذ اقدم العصور، لان ذلك يوضح الرؤية امام الحاكم وامام السلطة، ويمكنها من الوقوف على اتجاهات الجماهير على نحو يتسم بالدقة والموضوعية، ويوضح اثر الإعلام في الناس، ويبين الثغرات التي تكتنف خطط التنمية، ويبين كذلك راى القادة والاحتياجات الحقيقية للناس، ويساعد الحاكم على القيام بمسئولياته، ويكشف دور الجماعات الضاغطة وابعاد تأثيرها على موقف الجماهير من قراراته واعماله، وذلك لا يتم بدون الحصول على المعلومات الدقيقة عن الرأي العام لان ذلك يساعد الحاكم في هذه الانظمة على اتخاذ القرارات المناسبة.

ويرجع بعض الباحثين الاهتمام بقياس الرأي العام إلى اوائل القرن التاسع عشر، وإلى عام 1824م على وجه التحديد بدات بعض الصحف والمؤسسات التجارية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء مقابلات واستفتاءات للرأي العام.

وقد بدات محاولات قياس الرأي العام من خلال ما كانت تجربة صحيفة Literary Digest التي كانت اشهر من تصدى لإجراء استطلاعات للرأي في الفترة الزمنية من 1916 حتى 1936، وعلى الرغم من النجاح النسبي والشهرة التي حصلت عليها الاستطلاعات انذاك، الا انها لم تستمر طويلا، حيث كانت تلك الاستطلاعات تجري كيفما اتفق، وبدون استخدام للأساليب العلمية المنهجية الواجب اتباعها في هذا النوع من الاستطلاعات، ومن ثم فلم تكن نتائجها تبعث على الثقة او امكانية التعويل عليها.

وهكذا نرى استطلاع الرأي العام معروفا منذ القدم، ولو انه كان يجري بصورة بدائية وغير منهجية كان يرسل الحاكم اعوانه وجواسيسه إلى الاسواق واماكن التجمعات لينتقلوا له رأي الناس فيما يجري من أمور، وكان بعض الحكام القلائل ينزلون بانفسهم دون ان يراهم احد وهم متخفون ليتقصوا أحوال رعاياهم كما كان يفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر بن عبد العزيز.

وقد بدات الولايات المتحدة تمارس استطلاعها آراء الجماهير منذ عام 1930م وذلك بطريقة علمية ومنظمة باستخدام القوائم الانتخابية التي يتم فيها استفتاء الرأي العام، وقد حققت هذه الطريقة شهرة واسعة بعد ان اكدت قدرتها عن التنبؤ بنتائج الانتخابات الرئاسية التي كان يقوم بها جورج جالوب لقياس الرأي العام عام 1936.

وقد تطورت أساليب قياس الرأي العام، واصبحت اليوم تجري على اسس علمية منهجية ويمكننا القول: انه بدون قياس الرأي لا وجود لهذا الرأي.

وتحرص محطات الاذاعة والتلفزيون بصفة عامة والمتقدمة منها بصفة خاصة على إجراء بحوث المستمعين والمشاهدين بصفة مستمرة ومنتظمة لمعرفة الرأي في برامجها ومدى ملاءمتها لاذواق الجماهير وحجم وعادات الاستماع والمشاهدة، والعائد المحقق منها والتعرف على مدى تحقيق البرامج لاغراضها التي اذيعت من

اجلها حتى يمكن تعديل المسار في الوقت المناسب، ووفق الغايات المستهدفة، وتتولى هذه المهمة اجهزة خاصة ملحقة بمحطات الاذاعة ومحطات التلفزيون.

الا ان هذه الثقة قد تزايدت عندما بدات بعض الجهود العلمية تظهر في الولايات المتحدة معتمدة على الاهتمام باختيار العينات، ومحددة نسبة تمثيلها للجمهور، وذلك بفضل معهد جالوب الذي استطاع بامكاناته العلمية وكفاءة أساليبه التنبؤ بفوز روزفلت على منافسه، وهنا ظهر الفارق واضحا بين ما توصل اليه جالوب باستخدامه الأساليب العلمية الصحيحة، واعتماده على العينات الممثلة للرأي العام، وبين ما كانت تقوم به استطلاعات قراءة الصحف او الاستطلاعات البريدية، وجاء اتساق نتائج استطلاعات جالوب في ذلك الوقت مع النتائج التي توصلت اليها بعض المعاهد العلمية التي ظهرت بعد ذلك مثل معاهد استطلاع الرأي لروبر وكروسلي لترفع من قيمة استطلاعاته وتؤكد اهميتها.

وقد انشا (جورج جالوب) المعهد الأمريكي لقياس الرأي العام عام 1935 وبعدها تم تاسيس مكتب بحوث الرأي العام بجامعة برستون عام 1940م على يد البروفيسور هادلي كانتريل، ثم تتابع انشاء مراكز بحوث الرأي العام في الجامعات الأمريكية مثل جامعة شيكاغو، وجامعة واشنطن... وبعد ذلك تالفت جمعيات كثيرة مثل الجمعية الأمريكية لبحوث الرأي العام، والمؤتمر الدولي لبحوث الرأي العام والذي يضم في عضويته أكثر من 120 دولة، ثم تالفت مراكز عديدة لدراسة الرأي العام في اوربا.

وقد استطاعت الانتصارات المتتالية التي احرزها جالوب في ذلك الوقت في التنبؤ بانتخابات الرئاسة الأمريكية مما ادى إلى الثقة المتناهية في النتائج التي كانت تسفر عنها استطلاعاته، وعلى الرغم من ان عام 1948 كان يعد عاما سيئا بالنسبة لمعهد جالوب حيث فشل في تنبؤاته بعد تعويل الكثيرين على دقة نتائجه وعمليتها، الا ان الثقة التي حظى بها هذا المعهد من قبل قد عادت اليه مرة أخرى بدءا من عام 1960 حينما استطاع ان يحرز نتائج ذات ثقة مرتفعة، اثناء المعركة الانتخابية بين كيندي ونيكسون.

ومع بدايات عام 1965 كان قياس الرأي العام على درجة عالية من الثقة، وقد ضم الاتحاد الدولي لبحوث الرأي العام The World Association For Public Opinion أعضاء من حوالي 40 دولة.

وهكذا تزايد الاهتمام بقياس الرأي العام، ونشات معاهد ومراكز ابحاث في انحاء كثيرة من العالم، ورغم التشكيك في نتائج استطلاعات الرأي العام التي تقوم بها هذه المراكز، ورغم مطالبة بعض الباحثين بالغائها لعدم جدواها العلمية، الا انها لا تزال تؤدي دورها، لانها اصبحت ضرورة تفرضها طبيعة النظم الديمقراطية والانشطة السياسية والاقتصادية والإعلامية.

وقد بدا الاهتمام بعملية قياسه، منذ ان تم الاعتراف بقوة الرأي العام، حيث نجد ان قياسات الرأي العام في الدول الديمقراطية تلعب دورا مهما في رسم السياسات أو تعديلها، أو وربما الغائها.

أهمية قياس اتجاهات الرأي العام ومشكلات القياس:

اصبحت بحوث ارأي العام بمثابة المصابيح التي تهتدي بها الحكومات في الدول المتحضرة لمعرفة اتجاهات الجماهير، وتحتل البيانات التي تحصل عليها اجهزة قياس الرأي العام أهمية بالغة للحكومات لكي تسترشد بها في معرفة ما يدور في اذهان الناس، وما امالهم؟ وردود افعالهم تجاه المشروعات الحكومية في مختلف الميادين، ولماذا تفكر جماعات معينة بالطريقة التي تفكر بها في وقت بعينه، وفي مكان معين، وتحت ظرف معين؟.

وتفرض ديناميكية الرأي العام وتغيره المستمر على صانعي السياسات ومتخذي القرارات سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أو على المستوى القومي، أو القطاعي أو الجزئي، أو المركزي أو المحلي، قياس الرأي العام تجاه القضايا المختلفة قياسا علميا دقيقا وبشكل دائم ومستمر، وذلك بهدف معرفة الواقع الفعلي بحجمه الطبيعي، ودراسة مشكلاته الملحة، وتقييم هذا الواقع، والتوصل إلى الصورة الصحيحة حول القضايا والاحداث من معلومات وآراء واتجاهات، ولاشك ان القياس الدقيق لاتجاهات الرأي العام لدى الجمهور العام أو

لدى فئات مختارة منه سوف يتيح الفرصة للمنظمات المختلفة في اتخاذ قراراتها على ضوء الحقائق الموضوعية، كما يسمح للدولة وللمنظمات المختلفة فيها ان توجه الرأي العام توجيها سليما، وان تحشد قوته وتركزها لتتجه اتجاها مساعدا لخطط التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات الحديثة في التار على الرأي العام على أساس قاعدة التوجيه نحو الاهداف القومية.

تستهدف قياسات الرأي العام التعرف على الدوافع الكامنة وراء الآراء، والتعرف على شدة الرأي وعمقه إزاء القضايا والاحداث والأشخاص، وتتسم عملية قياس الرأي العام بالبطء النسبي في انجازها واستخراج نتائجها وتحليلها، وهنا يصبح من الأهمية استخدام أساليب وطرق قياس تتميز من حيث التصميم والمعالجة، لان نتائج هذا النوع من القياس تعطي ابعادا أكثر عمقا، وتحليلا شاملا ومتعمقا لاتجاهات الرأي العام من حيث قوتها وشدتها وكثافتها لدى كل فئة من فئات الجمهور المستهدف بـ ملية القياس، حيث تسعى بحوث الرأي العام إلى دراسة مشكلات المجتمع الملحة الراهنة التي تعد قضايا خلافية يثار حولها النقاش بين أفراد الجمهور العام أو بعض فئاته وشرائحه.

وتقوم الحكومات في ضوء هذه الدراسات باعداد خططها بما يتماشى مع اتجاهات الرأي العام، كما تقوم بسن القوانين واللوائح واتخاذ القرارات المناسبة التي تمس مصالح الجماهير حتى لا تعمل هذه الحكومات في اتجاهات مضادة لاتجاهات الرأي العام، وحتى يقف الرأي العام أيضاً موقفا مؤيدا لها متعاونا في المشروعات التي تعدها، وحتى يكون هذا الرأي العام سندا للهيئات والمؤسسات الحكومية.

واذا كان قياس الرأي العام يمثل هذه الأهمية للحكومات فان اهميته تزداد بالنسبة لاجهزة الإعلام التي تنطق باسم الحكومة وتعبر عنها، ذلك ان الرأي العام هو المجال الحيوي الذي تعمل فيه هذه الاجهزة، وبدون دراسة علمية ودقيقة للرأي العام فان الاجهزة الحكومية ستعمل في فراغ، ولن تجد من يسمع لها أو يهتم بها، اما الاعتماد على الاجتهادات الشخصية في معرفة الرأي العام فان نتائجها غير مضمونة وقد تكون مضللة.

قياس الرأي العام ومناخ الديمقراطية:

يرتبط الرأي العام ارتباطا وثيقا بتقدم المجتمع وديقمراطيته ونظامه السياسي، وكثيرا ما تحدث تباينات واختلافات في الرأي حول الأمور والقضايا المختلفة التي تهم الجمهور العام، ويتوقف المدى الذي تصل اليه هذه التباينات والاختلافات على درجة ما يتاح من حرية التعبير عن الرأي في مجتمع من المجتمعات، ويعد تنوع الرأي العام مؤشرا على القدر الذي يسمح به النظام من الدايمقراطية، والمدى الذي تذهب اليه الدول في احترام حقوق الإنسان، ويتوقف ترسيخ هذه الحقوق وتدعيمها حينما يحرص صانع القرار ومنفذه على قراءة نتائج الدراسات العلمية الدقيقة لقياس الرأي العام، واحترام ما تنطوي عليه من دلالات.

واذا كانت هذه القياسات تعد واحدة من ابرز مهما مراكز البحث العلمي في الدول الديمقراطية، فانه يوجد بكل مركز قسم خاص يعرف بقسم الرأي العام يعمل فيه باحثون متخصصون مهمتهم رصد حركة الرأي العام في كل وقت إزاء مختلف القضايا واستخلاص نتائجها، وتحليل مؤشراتها ودلالاتها وفق قواعد معينة، وقد ازدادت أهمية تلك المراز في ضوء التحولات العالمية الراهنة، والتي تتسم بتسارع معدلات التغيير في شتى جوانب الحياة، الأمر الذي يدعو إلى اعادة النظر في العديد من الأفكار والمفاهيم، والسياسات، التي كانت مقبولة في ظروف مغايرة.

واصبحت ابحاث الرأي العام تحتل أهمية كبيرة في المجتمع المعاصر الذي يطبق النهج الديمقراطي في الحكم حيث تلجا هذه الانظمة إلى مراكز بحوث الرأي العام لمعرفة موقف الجماهير إزاء القضايا المطروحة على الساحة حيث تولى هذه المراكز أهمية خاصة للتعرف على ردود الفعل الحقيقة قبل اتخاذ القرار مستهدفة من وراء ذلك كسب تاييد الرأي العام، وهذا يعني ان ابحاث الرأي العام اصبحت تشكل بعدا جديدا لتطوير المجتمع والقضاء على التخلف.

ويستخدم الباحثون في علوم الاتصال مجموعة متنوعة من طرق البحث المناسبة لاحتياجات الدراسة لان أي طريقة أُخرى قد لا تجيب على كل الاسئلة حول السلوك الاتصالي للإنسان لان عملية التفاعل قد تكون أكثر تعقيدا ويصعب تحليلها والتحكم فيها أو قياسها بوسائل القياس العادية.

وتؤثر قوة الرأي العام على دوامة وفاعليته، فكلما كان أكثر قوة ورسوخا، كان أكثر فاعلية ودواما، فالرأي العام ظاهرة متغيرة شديدة القابلية للتاثر بالمتغيرات المختلفة، تلقائية كانت ام عمدية، وهذا ما يجعل لزاما على اخصائيي الرأي العام رصد الظاهرة وقياسها والحكم عليها في زمن معين قبل ان تتدخل بعض المتغيرات أو العوامل الداخلية غير المحسوبة حسابها لتؤثر على سير الظاهرة أو سياقها.

وتتصدى بحوث واستطلاعات الرأي العام لدراسة مشكلات المجتمع الملحة الراهنة التي تعد قضايا خلافية يثار حولها النقاش بين أفراد الجمهور العام أو بعض فئاته وشرائحه، مما يشكل تفاعلا اجتماعيا يخلق احتمالية وجود الرأي ونقيضه، وهذا يهيئ جوا يسمح بإجراء استطلاعات للرأي، يستفتى فيها أفراد الجمهور أو بعض شرائحه إزاء قضية مطروحة، يعد فيها رأي المواطن محور الاهتمام وحجر الزاوية في نجاح هذه الاستطلاعات.

وعلى كل حال فقد اصبح قياس الرأي العام ضرورة ملحة في جميع النظم السياسية الديمقراطية منها والتسلطية، لانه يوفر الكثير من المعلومات والحقائق اتي تؤدي إلى مساندة صانعي القرارات، وتمكن الخطط التنموية من النجاح بما يحقق رغبات الجماهير.

وهكذا تستوي أهمية قياس الرأي العام لدى انظمة الحكم المختلفة الديمقارطية منها أو الديكتاتورية، ذلك ان آراء الناس وافعالهم في المجتمعات الديمقراطية تهدف إلى اشراك الناس في صنع حاضرهم وصياغة مستقبلهم، اما الحكومات في الدول الديكتاتورية فانها تهتم بمعرفة مشاعر رعاياها واعمالهم وانشطته، بهدف خلق الرضا عن الحكام الذي قد يتم عن طريق القوانين والإجراءات البوليسية، الا ان هذا الرضا المفروض بالقوة يصعب على أي حال الاحتفاظ به في الظروف المعاصرة.

وقد بدات بعض معاهد واجهزة قياس الرأي في الدول النامية تعمل في هذا المجال بهدف معرفة آراء الجماهير في القضايا التي تهمهم والمواقف التي يمرون بها، ومن بينها معاهد قياس الرأي في اندونيسيا والهند ومصر.

واذا كان الرأي العام يلعب دورا حيويا في تصريف أمور الشعوب، وفي تشكيل حياتها وحل مشكلاتها في جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية

وغيرها سعيا وراء الديمقراطية، فانه لابد من استطلاع الرأي واستقصائه في جميع نـاحي الحيـاة حتـى تتمكن الاجهزة الحاكمـة فـي اعـداد القـوانين والتشـريعات واعداد الخطـط التـي تترجم إلـى برامج وتشـريعات بهدف وضـع الحلـول المناسبة لمشاكل الجماهير والعمل على تحقيق مصالحها سواء في صورة قانون أو خطة تنفيذية أو برنـامج عمـل أو سياسـة عامـة، والـرأي العـام فـي هذا يكـون لـه مـن القـوة مـا يجعل البعض يشبهه بشبح القصر المهجور الذي لم يره احد، ولكن الجميع يهابه.

وترى د. ناهد رمزي: انه لم يحن الوقت بعد لكي يقاس الرأي العام في الدول الناميـة، وكـذلك الـدول التـي لا تـنهج الـنهج الـديمقراطوي، فعلـى الـرغم مـن الأهمية الكبيرة لقياس الرأي العام في هذا الدول، نظرا لارتباط نجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والثقافية فيها بمدى اعتمادها على القدر الكافي من المعلومـات والبيانـات الخاصـة باتجاهـات الـرأي العـام، الا ان عمليـة استطلاع الرأي العام وقياسه ودراسته في مثل هذه المجتمعات تكتنفها صعوبات كثيرة تعرض لذكرها بعض الباحثين، ومن أهم هذه الصعوبات:

1. نقـص المعلومـات المتاحـة للأفـراد داخـل معظـم هـذه المجتمعـات عـن الموضوعات المختلفة التي يمكن ان يقاس الرأي العام بشانها فمن المعروف ان عملية تكوين الرأي لاحقة على عملية اكتساب المعلومات عن الموضوع الذي يدور حوله، كما ان توافر المعلومات الصحيحة يؤدي إلى تكوين الآراء الصـحيحة، وتفتقـر الـدول الناميـة إلـى تـوافر المعلومـات بـالكم والكيـف المناسبين، وبما يتيح للأفراد امكانية تكوين رأي عام مستنير بشان العديد من القضايا والموضوعات والمشكلات المطروحة.
2. الـنقص فـي وسـائل الإعـلام التـي يمكـن ان تسـتخدم بطريقـة فعالـة لتوصيل المعلومـات عـن الموضـوعات المختلفـة إلـى قطاعـات جماهيريـة متعـددة، بالاضافة إلى وجود صعوبات تمنع من الانتشار الواسع لوسائل الإعلام على مستوى المجتمـع، فتعيـق عمليـة تـوافر المعلومـات بالقـدر الكـافي والمناسب لتكوين الرأي.

3. ارتفاع نسبة الامية، وعدم القدرة على القراءة والكتابة في كثير من المجتمعات النامية، وهو ما يؤثر في الرأي العام وامكانية تكوينه في أكثر من اتجاه وذلك للاسباب الاتية:

أ. تحول الامية دون تكوين وعي عام لدى الجماهير يتيح لها تكوين رأي عام مستنير إزاء القضايا والمشكلات المختلفة.

ب. تقلل الامية من احتمال الافادة من المعلومات المتوافرة عن الموضوعات والقضايا المختلفة بوسائل الإعلام المختلفة نظرا لعدم امكان قراءتها أو استيعابها.

ج. يؤدي انتشار الامية بدرجة عالية إلى عدم تمكن اجهزة الإعلام المختلفة من اداء رسالتها الإعلامية في تكوين وعي جماهيري إزاء العديد من القضايا والمشكلات، نظرا لانخفاض قدرة الأفراد الاميين على تلقي المعلومات وفهمها وربطها ببعضها البعض بطريقة ميسورة تؤدي إلى تكوين الرأي العام المستنير.

4. التخلف التكنولوجي في الدول النامية في المجالات المرتبطة بالرأي العام من حيث تكوينه وحشده وبلورته وامكانية قياسه، مما يؤدي إلى التخلف في مجال استطلاع الرأي العام وقياسه والتنبؤ بالتوقعات الملائمة لهذا القياس، خاصة وان عملية قياس الرأي العام يلزم ان تتصف بالحالية والانية والسرعة نظرا لارتباطها بموضوعات وقضايا تفرض نفسها بصورة عاجلة ومن ثم فا التخلف الواضح في تكنولوجيا الاتصال لا يتيح تكوين الرأي العام بطريقة سهلة وميسورة، كما ان التخلف الواضح في مجال الحاسبات الالكترونية- من حيث توافرها ونوعيتها واستخدامها وتكلفتها وامكان الافادة منها- يشكل عقبة كبيرة امام استطلاعات الرأي العام في الدول النامية.

5. تتاثر عملية قياس الرأي العام بطبيعة الظروف والاوضاع الاقتصادية ومدى استقرارها، فلا شك ان انعكاسات اقتصاديات الندرة على الرأي العام تختلف كثيرا عن انعكاسات اقتصاديات الرفاهية، حيث يركز الرأي العام في الاقتصاديات المتخلفة على المشكلة الاقتصادية وكيفية مواجهتها والخلاص منها كمحور أساسي.

6. النقص الواضح في الموارد المادية مما لا يتيح امكانية القيام باستطلاع الرأي العام وقياسه بطريقة سليمة.
7. هذا بالاضافة إلى مجموعة متنوعة من المشكلات المنهجية الناجمة عن الاوضاع الثقافية والتعليمية والحضارية ودرجة الوعي في الدول النامية والتي تحول دون القيام باستطلاع الرأي العام وقياسه والتوصل إلى نتائج ذات دلالة بشانه نظرا لما يواجه الباحثين في هذا المجال من صعوبات ومعوقات منهجية مرتبطة بدرجة وعي المبحوثين وامكانية التعرف على ارائهم الحقيقية- في حالة معرفتهم لها- بطريقة ميسورة ونوع ادوات البحث المستخدمة، وطرق جمع المعلومات، وأساليب صياغتها واعدادها، ونوع المناهج التي يمكن استخدامها، وكشف مدى الصدق والثبات في المعلومات التي تم جمعها.
8. كما لا يكفي في عملية قياس الرأي العام التعرف على معدل انتشاره بين الفئات المختلفة فقط، وانما يجب ان يسعى الباحث إلى دراسة شدة الرأي وعمقه ووزنه وكثافته ومدى تمسك الأفراد به مهما كان عددهم ضئيلا، لان شدة التمسك بالرأي لدى مجموعة صغيرة العدد ا قوى من انتشار الرأي بدرجة ضعيفة من التمسك لدى مجموعة كبيرة العدد.
9. ضعف وسلبية مشاركة الإنسان في القضايا المهمة في كثير من الأحيان، كما تزداد الفجوة بين الآراء المعلنة بين الواقع المعاش بشكل ملموس يؤدي إلى ضعف أو انعدام الحوار الديمقراطي بين الحكام والمحكومين مع غياب المعارضة.
10. عوامل التنشئة الاجتماعية التي ترسى قيما لا تشجع على تكوين الآراء، ولا تدرب الفرد على معارضة الرأي المخالف، ولا تؤهل لقبول الآراء المعارضة.
11. الحساسية المفرطة للنقد، والطاعة العمياء في مواجهة الأفراد الاكبر سنا والاعلى مكانة أو مركزا.

موضوعات قياس الرأي العام:

تتسم القضايا التي تصلح لقياس الرأي العام حولها بسمات خاصة تكسبها الصلاحية، وتعطيها دون غيرها الشرعية في هذا الحق، ومن ابرز تلك السمات ان تكون قضية الرأي العام قضية خلافية تحتمل الرأي ونقيضه، وتثير المناقشة بين أفراد الجمهور العام، وتحتل منه بؤرة الاهتمام في حقبة زمنية معينة وتتحقق لها صفة المناقشة الحرة العلنية بين الأفراد أو وسائل الإعلام المختلفة، فتتحول هذه المناقشات إلى رأي عام لجمهور معين تجاه قضية تشغله، مما يشكل تفاعلا اجتماعيا يخلق احتمالية وجود الرأي ونقيضه، وهذا يهيء جوا يسمح بإجراء استطلاعات للرأي، يستفتي فيها أفراد الجمهور أو بعض شرائحه إزاء قضية مطروحة، يعد فيها رأي المواطن محور الاهتمام.

وقد تتشعب هذه المناقشات وتتفرع إلى كتل ذات احجام معينة، بعضها مؤيد، له منطقة وحججه في هذا التاييد، وبعضها معارض، له منطقه الخاص في تبرير ارائه المعارضة، هذه الكتل المتباينة قد تتفاعل فيها بينها فتنتهي إلى كتلة واحدة مؤيدة أو معارضة وقد تنتهي إلى كتلة كبيرة تعبر عن اتجاه عام للرأي في مقابل كتلة أو كتل اصغر تظل على رأيها الخاص بها.

وتهتم وسائل الإعلام بهذه العمليات فتسلط عليها الاضواء، وتاتي بكبار المحللين لشرح نتائجها، وتتصدر هذه التحليلات نشرات الاخبار والصفحات الاولى من الصحف.

ومما لا يدع مجالا للشك، ان الرأي العام هو المجال الخصب الذي تعمل فيه اجهزة الإعلام المختلفة، وذلك لاثارة اهتمامه والتاثر فيه، وهكذا يتضح ان هناك علاقة و ثيقة بين هذه الاجهزة وعملية ترشيد الرأي العام، وتتحدد هذه العلاقة في المراحل الاتية:

1. الدراسة العلمية لاتجاهات الجماهير، فينبغي فهم ومراعاة اتجاهات الجمهور، وتفسيراته للاحداث والوقائع الاجتماعية والمناشط السياسية والاقتصادية.
2. رسم البرامج الإعلامية المناسبة لاتاهات الرأي العام وتوجيهها بشكل يحقق الاقناع للجمهور المراد الوصول اليه.

3. اختيار انسب الوسائل لتحقيق الاهداف الجزئية، فقد تفيد الاذاعة مثلا كجهاز إعلام في تحقيق هدف ما، بينما يخفق التلفزيون أو السينما في تحقيق هذا الهدف.

مكتبة الأعلام

وظائف بحوث الرأي العام:

حدد دافيد كريتش K.retch David وريتشارد كرتشفيلد Richard Cruchfield أهمية بحوث الرأي العام في قيامها بتادية الوظائف الاتية:

اولا: الوظيفة الإعلامية

وذلك عن طريق إعلام المواطنين بآراء واتجاهات غيرهم من الناس. وتتفوق بحوث الرأي العام على وسائل الإعلام العادية مثل الاذاعة والتلفزيون والصحف في هذا الصدد، حيث تكون هذه الوسائل وغيرها في كثير من الأحيان قاصرة عن كشف النقاب عن سوف الفهم في كثير من الأمور، وذلك حين لا تستطيع تقديم صورة صادقة عن أفكار الناس وما يدور باذهانهم حين تركز اهتمامها على نوعيات معينة من هؤلاء الناس، وكثيرا ما تتميز في تناولها لقضايا معينة تخص بها فئة دون أُخرى، وتلعب بحوث الرأي العام دورا ايجابيا في تصحيح هذه المواقف وذلك عن طريق اذاعة نتائج هذه الدراسات باختيار عينة صحيحة، وإجراء الدراسات العلمية السليمة.

ثانيا: خلق قيادة ديمقراطية

تكمن أهمية بحوث الرأي العام في مساهمتها في ابقاء القيادات السياسية والفكرية والعلمية في مختلف التنظيمات والاجهزة على صلة وثيقة بالشعب، ولا يمكن اقامة واستمرار قيادة ديمقراطية دون ان تكون على صلة وثيقة بآراء الشعب واتجاهاته ومتفاعله معها.

ونظرا لان نتائج بحوث الرأي العام تضيء الطريق لصناع القرار، وتحقق التقارب بين السلطة السياسية والقاعدة الشعبية، وتفتح افاق واسعة للخلق والابتكار، فقد حفلت بها الديمقراطيات المعاصرة التي تحترم ارادة الجماهير، وتحرص على

مصلحة الشعوب، لان المسؤول في هذه الانظمة لا يستطيع ان يصدر قرارا أو يسن قانونا الا بعد ان يتعرف على احتياجات هذه الجماهير، ويستشعر امالهم والامهم، ويصارحهم بالحقائق الموضوعية والمعلوات المتجردة.